لجنة الميزانيات البرلمانية تناقش الموضوع

المنفوحي لـ«الوسط»: مليون متر مربع سيتم تخصيصها للتشوينات

رياض عواد

صرح مدير عام بلدية الكويت المهندس احمد المنفوحي للوسط على هامش حضورة اجتماعات لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ان بلدية الكويت حملت على عاتقها موضوع التشوينات التي ترك كثيرا حتى اصبح كالدمل الذي لابد من معالجته حتى لو كان هناك الم اثناء علاجه

واضاف المنفوحي اننا قطعنا نصف الطريق في ازالة التعدي على املاك الدولة وخاصة اماكن التشوين مضيفا الى ان هناك دراسة سيتم التنسيق فيها بين البلدية والهيئة العامة للصناعة على رفع هذه الدراسة الى المجلس البلدي لتخصيص مساحة مليون متر مربع نظرا لحاجة الشركات والأفراد لاماكن للتشوين

كما اكد المنفوحي على ان هناك عدد خمس ملفات تم تحويلها الى النيابة العامة وجاري متابعة جميع عقود الشركات للوقوف على المخالفات والتعديات على املاك الدولة وأضاف المنفوحي ان البلدية قامت مؤخرا بحملة مداهمات وازالة على مواقع التشوين والتخزين في مزارع الألبان بمنطقة الصليبية .

واضاف المنفوحي ان ملف التشوينات يعود الى حقب سابقة قبل 50 عاما والبلدية اخذت على عاتقها ان تحارب هذا النوع من المخالفات محاربة تامة شاملة.

واوضح ان البلدية وصلت الى عدة مواقع مخالفة تم حصرها بالتعاون مع وزارة المالية وقطاعاتها المعنية اضافة الى الادارة الجنائية وقد تمت السيطرة على المخالفات.

واشار الى ان البلدية بدأت بإزالة المخالفات جميعا وتقييد اي تشوينات جديد بالقيود الحكومية ولوائح البلدية والجهات المعنية الاخرى عبر نظام جديد يحصر التشوينات ويتابعها

.وبين المنفوحي ان البلدية ماضية في محاربة هذا الملف العالق منذ عقود طويلة .واكد ان البلدية ازالت اكبر تشوين موجود في الكويت في مزارع الألبان في منطقة الصليبية في محافظة الجهراء مشيرا الى استمرارهم في رصد السلبيات كما ان لديهم تصور كامل حول التشوينات المخالفة وسوف تزال تباعا.

وقال المنفوحي «اننا سنتعامل مع المفسدين بغاية الحزم وسنعطي الشركات المتضررة لاخلاء المواقع فترة سماح شهرين» .

واختتم المنفوحي تصريحه للوسط بتوجيه الشكر للجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الامة على الاهتمام بهذا الملف ووضعه على جدول اعمال اجتماعات اللجنة اليوم

المنفوحي متحدثا للوسط

الدلال: اللجنة الدائمة الثانية في «البرلماني الدولي» تناقش المساواة الاقتصادية

محمد الدلال

شارك أمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب محمد الدلال أمس في اجتماع اللجنة الدائمة الثانية في الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة وذلك ضمن اعمال مؤتمر الاتحاد الـ140 المنعقد حاليا في العاصمة القطرية الدوحة.

وقال الدلال في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة استكملت مناقشة قرار سيصدر من المؤتمر يتعلق عملية تعزيز التنمية وتقليص الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة وتحسين الاقتصاد اضافة تشجيع المرأة والشباب على الانخراط في العملية الاقتصادية.

وأضاف الدلال ان المناقشات ركزت ايضا على أن الأعمال التجارية والاستثمارية على مستوى العالم لا تتعارض مع البيئة الى جانب الاهتمام بالعمل والعمالة وعدم استخدام الاطفال او النساء في أعمال العنف او الاعمال غير السليمة او تلك التي تؤدي الى انتقاص من كرامتهم الانسانية.

وذكر الدلال « شاركنا في هذه اللجنة وأبدينا عددا من الملاحظات في هذا الشأن بالتنسيق مع عدد من برلمانات العالم» معربا عن امله في أن تكون قرارات المؤتمر ذات فاعلية لكافة البرلمانات.

من جهة اخرى اشار الدلال الى كلمة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم التي ألقاها يوم امس وتطرقت الى دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الديمقراطية ومعالجة المشاكل التي تواجهها الشعوب ورفع مستوى التنمية بشكل عام وكافة القضايا الرئيسة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

الدقباسي: مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي خطوة لتطبيق القرارات الأممية

علي الدقباسي

أكد عضو الشعبة البرلمانية النائب علي الدقباسي أهمية مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ140 في تعزيز حقوق الانسان وتطبيق قرارات الامم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية العادلة.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي امس على هامش اعمال المؤتمر المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة إن توفير الحماية للاشقاء الفلسطينيين في مقدمة القضايا العربية العادلة خاصة مع استمرار سياسة الاستيطان وعدم تطبيق القرارات الأممية من قبل سلطات الاحتلال فضلا عن قضية ضم الجولان السورية.

وأشار الى اهمية ودور مجلس الأمة في المؤتمر كونه يحمل على عاتقه مسؤولية كبيرة في التنسيق مع المجموعات الجيوسياسية المختلفة في المؤتمر مضيفا انه يحظى باحترام وتقدير كبيرين من البرلمانات المشاركة كافة..

وأضاف الدقباسي ان للبرلمان الكويتي دور ريادي في التنسيق بين الوفود العربية والآسيوية والاسلامية في القضايا التي تهم هذه الوفود، مبينا ان الكويت تعبر من خلال مواقفها عن شعوب العالم العربي والاسلامي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وقال «إننا نتحمل مسؤولية كبيرة كبرلمانيين في خدمة قضايا الكويت وتطبيق توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح التي تدفع باتجاه تحقيق الامن والسلم العالميين وتفعيل دور المنظمات الأممية لخدمة مصالح وتطلعات الشعوب»..

وأضاف الدقباسي ان وفد مجلس الأمة عقد لقاءات مع رؤساء برلمانات دول شقيقة وصديقة بحث خلالها العديد من المسائل على الصعيد العربي والاسلامي والآسيوي كما شارك بفاعلية بالعديد من اللجان الدائمة والفرعية المنبثقة من الاتحاد.

وأشاد بدور دولة قطر في استضافة هذا المؤتمر الدولي والجهود التي بذلتها في مجال الاعداد والتنظيم بهدف خروجه بأفضل صورة ممكنة مضيفا ان هذه الاستضافة ليست مكسبا لقطر فقط وإنما لدول مجلس التعاون الخليجي والأمة

الموزري يسأل الصالح عن عدم تمكين «الاتصالات» ديوان المحاسبة من القيام باختصاصاته

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب شباب الموزري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

(نص السؤال)

1 – ما هو سبب عدم تمكين الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لديوان المحاسبة من القيام باختصاصاته المخولة له بعدم تزويده بالبيانات والمستندات المطلوبة؟ وما هي مبررات المماطلة والتسويف من قبل الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في بعض الردود بالمخالفة للمادة (52) من قانون انشائه؟

2 – ما هو سبب عقد واعتماد (6) محاضر اجتماعات لمجلس الإدارة للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بالتمرير، والتي لم يحضرها أياً من الأعضاء بخلاف الرئيس بالمخالفة للمادة (30) من لائحة مجلس الإدارة؟

3 – ما هي أسباب قيام الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بالأمر المباشر رقم (2/2017/2018) عقد رقم (67) بقيمة أجمالية (2،367،779) (مليونان وثلاثمائة وسبعة وستون الف وسبعمائة وتسعة وسبعون) دينار كويتي؟ ما هي اسباب تقديم عرض السعر قبل الحصول على موافقة اللجنة المعنية بالتعاقدات بالهيئة؟ وما هي أسباب عدم اعداد دراسة فنية كاملة لتحدد احتياجات الهيئة؟

4 – من هم أعضاء اللجنة الاستشارية لمجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وهل تم تفعيل اختصاصاتها؟ وما هو عدد الاجتماعات التي عقدتها منذ تاريخ تشكيلها بالقرار رقم 36/2015 وحتى تاريخ هذا السؤال؟

5 – ما هي مبررات تعيين رئيس قطاع السوق والمنافسة وهو على صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أحد ملاك شركة اتصالات يختص نشاطها بتقديم الاستشارات الفنية والهندسية والاقتصادية في قطاع الاتصالات، مخالفة بذلك للمادة رقم (5) من قانون إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات؟

6 – ما هي مبررات قيام الهيئة بالاستعانة بمستشار بمكافأة شهرية قدرها 5000 دينار بالمخالفة للمادة (26) من لائحة شئون التوظيف والتي نصت على جواز بموافقة من الرئيس الاستعانة لأداء مهام أو أعمال محددة للهيئة مقابل مكافأة لا تزيد عن 3000 دينار شهرياً؟

7 – ما هي أسباب مخالفة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لنص المادة (11) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1) لسنة 2015 بشأن لائحة نفقات السفر ومصروفات الانتقال؟ وهل تم استرداد المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق؟

8 – ما هي أسباب ومبررات تأخر ومماطلة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتزويد فريق ديوان المحاسبة ببعض البيانات والمستندات المؤيدة لمصروفاته بالمخالفة لقانون انشاء ديوان المحاسبة؟

9 – ما هي أسباب قيام بعض المحافظات باستلام مبالغ من أرباح الجمعيات التعاونية والتي بلغت (226،469) دينار وتمثل نسبتها 5% من أرباح الجمعيات؟ ما هي آلية وضوابط الاستلام والصرف لتلك المبالغ؟

«الميزانيات» توصي وزارة المالية مراعاة الاحتياجات الحتمية لبعض الجهات الحكومية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية الجديدة 2020/2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2018/2017ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وأكدت اللجنة على ضرورة إجراء الدراسات المالية والفنية الملائمة والكافية قبل تقدير بنود مصروفات الميزانية على مستوى كافة الجهات الحكومية حيث لاحظت اللجنة كثرة لجوء الجهات وبما فيهم الهيئة إلى اجراء المناقلات فيما بين البنود وأوصت اللجنة وزارة المالية لمراعاة الاحتياجات الحتمية لبعض الجهات حتى لا تضطر الجهات لمثل هذه المناقلات ، مما قد يفقد الميزانية دورها كأداة للضبط والرقابة.

كما أكدت اللجنة على مزيد من التنسيق مع وزارة المالية بشأن الإسراع في تسوية أرصدة العهد واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة على ذات النهج الذي تحذو إليه اللجنة في تصفية تلك الأرصدة والحد من تدويرها لأكثر من سنة مالية ، وطالبت اللجنة وزارة المالية بسرعة النظر في اعتماد اللائحة المالية التي تنظم صرف أموال القصر والمساعدات لتلافي ما ورد من ملاحظات في هذا الجانب.

وناقشت اللجنة الميزانية الاستثمارية للهيئة ، حيث اتضح انخفاض في صافي عوائد الاستثمار عما كانت عليه قبل 3 سنوات مالية حيث بلغت نحو 16 مليون دينار بمقابل تنامي موجودات الهيئة من نقد واستثمارات وغيرها بنسبة 19% عن الفترة ذاتها لتبلغ 257 مليون دينار وفقا للبيانات المدققة للهيئة.

وتؤكد اللجنة على ضرورة حرص الهيئة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة والآمنة في الدخول بمختلف الاستثمارات خاصة وأن تلك الأموال هي أموال للقصر مع تشديد اللجنة على أن تتضمن تقارير مكتب التدقيق والتفتيش في الهيئة على الجانب الاستثماري لمتابعته بشكل دوري وإضفاء مزيد من الرقابة حرصا على تلك الأموال المؤمنة من قبل القصر لدى الهيئة حيث لاحظ ديوان المحاسبة قصورا بعدم شمولية التقارير لهذا الجانب.

الهاشم للعازمي: بدل التخصص النادر لعميد «الصيدلة» 1500 دينار.. لماذا لم يصرف لنظرائه المواطنين؟؟

صفاء الهاشم

وجهت النائب صفاء الهاشم سؤالا الى وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حامد العازمي

نص السؤال: نما إلى علمنا أن عميد كلية الصيدلة الحالي أ. د. بيير مورو كندي الجنسية الذي تم تعيينه في أغسطس 2014 يتقاضى بدلا استثنائيا يبلغ 1500 دينارا شهريا فوق مرتبه والبدلات وهذا لم يحصل عليه اي عميد اخر كويتي وسمي هذا البدل «تخصص نادر».

وعليه أرجو تزويدي بالتالي:

–

1 نسخة من قرار تعيينه في أغسطس 2014، ونسخة من قرار التجديد له في 2016، مع ذكر الأسباب التي تم بناء عليها منحه هذه الميزات

2 تم تعيين زوجته د. جاسنث ليمي في نفس التاريخ حسب ما بلغت دون موافقة لجان التعيينات في كلية الصيدلة، لذا يرجى تزويدنا بما يلي:

– نسخة من محاضر لجنة التعينات بالقسم العلمي بشأن تعيينها

. نسخة من محاضر لجنة التعيينات بالكلية بشأن تعيينها.

3 مؤخرا تم تشكيل لجنة لتجديد عقد عميد كلية الصيدلة لذا يرجى التكرم بتزويدي بقائمة تشمل أسماء أعضاء هيئة التدريس من كلية الصيدلة وأسماء العمداء الذين تم مقابلتهم لتقييم أداء العميد مع تزويدنا نسخة من المحاضر.

4 تم تشغيل برنامج إكلينيكي في 2016 لسنتين بعد بكالوريوس الصيدلة وتم تخريج الدفعة الأولى في يونيو 2018،ومخرجات هذا البرنامج تم تعيينهم بوزارة الصحة بنفس المسمى الوظيفي والكادر المالي لزملائهم الذين انهوا دراسة البكالوريوس بسنتين قبلهم..فما الفائدة من هذا البرنامج ومن المسؤول عن ضياع سنتين من حياة الخريجين وتحميل اعضاء هيئة التدريس أعباء التدريس إذا كان البرنامج غير معترف به من قبل وزارة الصحة

..وطالبت «الأشغال» بعدد الوافدين المعينين منذ 2017/1/1

وجهت الهاشم سؤالا الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الإسكان والقطاعات التابعة لوزارة الأشغال العامة الهيئة العامة للطرق والنقل البري الهيئة العامة للبيئة بنك الائتمان الكويتي المؤسسة العامة للرعاية السكنية

ونص السؤال. على: إيمانا منا بقضية الكويتيين العاطلين عن العمل والتي تعتبر من أهم وأبرز القضايا على الصعيدين الحكومي والبرلماني لذلك لابد من وقفة حازمة واستبيان أسباب هذه البطالة الحكومية وربطها بعدد من العوامل التي أدت إلى الاستعانة بالوافدين واستيرادهم من بلادهم وعزل المواطن الكويتي عن حقه في التوظيف مما تسبب في اختلال رهيب في التركيبة السكانية واختلال مخيف وأكبر في هيكل الحكومة الإداري مما أدى إلى إنتشار الفساد، والشللية ما بين جنسيات عربية والتنفيع لبعضهم البعض فتم انتقاص حق المواطن الكويتي وبكل قسوة وتم كبت أحلامهم في الوظيفة بعد سنوات مضنية في الدراسة وقتل لطموحهم

لذلك وللحفاظ على النظام العام ولإعادة تعديل النظام العام ولتحقيق التنمية المستدامة لشبابنا وبناتنا الكويتيين، وحتى يتم تحقيق سياسة إحلال كويتية للوظائف الحكومية بدولة الكويت

لذلك يرجى تزويدنا بالآتي:

1 كم عدد الوافدين الذين تم تعينهم في وزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان وفي كل القطاعات، وذلك في الفترة من 1/1/2017 حتى تاريخ هذا السؤال، على أن تشمل الاجابة التالي:.

الادارة والقطاع المعين / الاسم والجنسية المؤهل العلمي تاريخ التعيين والمسمى الوظيفي ..مبلغ الراتب أو المكافأة (مع تبيان واضح، والأسباب التي أدت إلى تعيين الوافدين دون الكويتيين)

– بيان بعدد الكويتيين ممن تقدموا إلى نفس الوظائف وأسباب رفضهم

2 تزويدنا بشرح مفصل بشأن سياسة الوزارة والقطاعات التابعة له في تطبيق سياسة الإحلال؟ وماهي الإجراءات التي اتخذت بالفعل في تخفيض نسبة الوافدين في وزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان؟

3 ما هي الحلول والاجراءات التي ستقوم بها وزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان والقطاعات التابعة لها لتخفيض عدد الوافدين اصحاب المؤهلات العلمية المتدنية؟

عسكري يقترح تكليف «نفط الكويت» إنشاء البنية التحتية للمناطق السكنية الجديدة

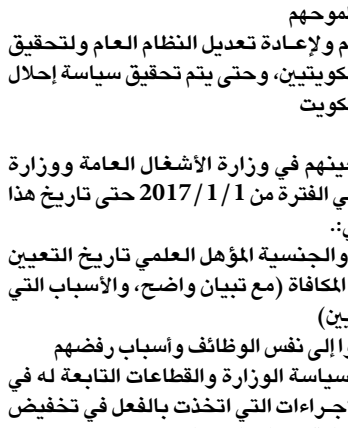

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لتكليف شركة نفط الكويت القيام بأعمال البنية التحتية للمناطق السكنية قبل تسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية. ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً لتعقد وضخامة الأزمة الإسكانية في الكويت ، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطتان التنفيذية والتشريعية من دون الوصول إلى نتائج عملية ملموسة يحس بها المواطن .

ومع تراكم طلبات الحصول على سكن ، وما تعانيه الوزارات ذات الصلة من صعوبات بسبب الروتين ، واشتراط الحصول على موافقات جهات حكومية عديدة ، ما يتطلب سنوات طويلة لإدراج ميزانية لتنفيذ البنيات التحتية .

وحيث إن شركة النفط معفية من التقيد بالروتين والإجراءات الحكومية وفقا لما نصت علية المادة الثالثة من القانون رقم (15) لسنة 1976، بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بأيلولة جميع حقوق شركة بي بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف الكويت إلى الدولة ، حيث إن الشركة تملك قدرات وكفاءات ، مثلها مثل شركة (أرامكو) بالمملكة العربية السعودية الشقيقة التي درجت على تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمدن الجديدة لتساهم في حل الضائقة الإسكانية بالمملكة.لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :